تقرير عن :

المؤتمر العلمى الرابع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أهداف التنمية المستدامة فى مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011 : فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية فى ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادى العربى

القاهرة ،11 - 12 نوفمبر / تشرين ثان 2017

د. محمود رضا فتح الله
مستشار اقتصادى بجامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادى – القاهرة
m_r_fathallah@hotmail.com

أ. هـدى حمـوده
باحثة اقتصادية بالجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية
Huda.hamoud84@gmail.com

فى الحادى عشر من نوفمبر / تشرين ثان 2017، وبدعوة من الجمعية العربية للبحوث الاقتصاديـة، انعقد المؤتمر العلمى الرابع عشـر فى مقر معهد التخطيط القومى بالقاهرة تحت عنوان «**أهداف التنمية المستدامة فى مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011 : فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية فى ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادى العربى**»

بـدأت فعاليـات المؤتمر بالجلسة الافتتاحية والتى تحـدث فيها – الأمين العام للجمعية والمنسـق العـام للمؤتمـر الأستاذ الدكتور / محمـد سمير مصطفى بكلمـة مقتضبة رحب فيهـا بالمشاركين والحضـور موضحًا أن الرأى قد استقر أخيرًا علـى المحاور الثلاثة لهذا المؤتمر وهـى العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتجربـة التعاون الاقتصادى العربى وسوف يكون لمداخلاتكم أثر كبير فى إثراء النقاش ونجاح حصاده وما تهدف إليه الأوراق والتعقيبـات ، ثـم وجه الشكر إلـى كل الذين قدموا من أرجاء الوطـن العربى من نواكشوط موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا ومصر ودمشق والأردن والكويت واليمن والسودان وأعضاء مجلـس إدارة الجمعيـة العربيـة للبحـوث الاقتصاديـة ، والأستاذة هدى حمـوده سكرتيرة الجمعية، وأخيراً لمعهد التخطيط القومى .

الكلمة التالية كانت لرئيس مجلس إدارة الجمعية د. منير الحمش التى رحب فيها بالحضور وأكد أنه :

منـذ تأسيس الجمعيـة العربية للبحوث الاقتصاديـة، كان ولا يزال هاجس التنمية والتكامل يحتل الموقـع الرئيسي في أولويات اهتمامات أعضاء الجمعيـة والمؤسسين الأوائل، وقد توجهت المؤتمـرات العلميـة والنـدوات وورش العمـل التي أقامتهـا الجمعية للبحـث والدراسة في مجال الموضوعات ذات الصلة بهاتين القضيتين: التنمية العربية والتكامل العربي.

وبعـد الإخفـاق الـذي ألم بالتنميـة والإعاقة التـي ألمـت بالتكامل، وفي ضـوء الأحداث الداميـة، يأتي مؤتمرنا هذا لمواصلة الجهد وحث الباحثين الاقتصاديين العرب على المزيد مـن البحث والدراسة العميقـة من أجل مواجهـة التحديات القديمة والمستجـدة التي تعيق تحقيق التنمية والتكامل.

ونطمـح فـي هذا المؤتمر إلـى تسليط الضوء من جديـد على هاتين المسألتيـن في مقاربتها للأوضـاع العربيـة بعد أحـداث 2011، بحثًا عـن فرص التنميـة والتكامل الجديـدة، من خلال التحديات التي تواجهها العدالة .

ثم توجه بالشكر والامتنان إلى معهد التخطيط القومي ورئيسه **الأستاذ الدكتور علاء زهران**، لما يقدمه من دعم وتشجيع للجمعية ولأنشطتها العلمية، كما توجه بالشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت للدعم المالي المتواصل الذي يقدمه لأنشطة الجمعية.

وتقـدم بالشكـر إلى **الأستـاذ الدكتور محمـد سمير مصطفـى** الأمين العـام للجمعية، وإلى إدارة الجمعيـة الذين تحملوا أعبـاء الإعداد والترتيبات لانعقاد المؤتمر.. متمنيًا للمؤتمر النجاح والمزيد من التقدم.

الكلمة التالية كانت لرئيس معهد التخطيط القومى د. علاء زهران

أن أهـم الموضوعات التـى يناقشها المؤتمر من أوراق وحـوارات ومداخلات هى زاد متكامل لموضوعـات العدالـة الاجتماعيـة وأكثر الكلمـات تداولا علـى ألسنة رجال السياسـة والاقتصاد والمواطـن أينمـا كان إلـى جانب التنمية المستدامـة التى يجب أن نضمنها لأجيـال اليوم – دون إغفـال الأجيـال التى لا تزال فى علم الغيـب – مثل نفاذية الموارد المعجلـة والنمو السكانى فوق فقـر الأرض وخدمات الإعالة والتعديات على التراث الحضـارى والموروث العمرانى وغيرها إلى جانـب جهود التعاون العربـى الذى تعثر فى محطات كثيرة لم تمكننا مـن الوصول إلى ما وصلت إليه الدول الجغرافية والسكانية الأخرى فى أوروبا وآسيا ، وتمنى للجميع مناقشات بناءة ومثمرة لخدمة الإنسان العربى .

جلسات العمل

الجلسة الأولى :

الورقة الأولى :

النموذج النيوليبرالى والعدالة : أَمَنٌ وسَلوَى أم سَقَطُ المَتاع ؟

أ.د.جودة عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

شـأن العديد من دول العالم، قامت الدول العربيـة منذ التسعينيات من القرن الماضى بتبنى وتطبيق برامج أطلق عليها برامج « **الإصلاح الاقتصادى** » وكان الأساس الفكرى لتلك البرامج هو النموذج النيوليبرالى، الذى يركز على تعظيم النمو الاقتصادى من خلال حرية الأسواق وتقليص دور الدولة وتخفيض الضرائب وزيادة الانفتاح على الخارج . ولم تشغل قضية الفقر والعدالة بالا لمروجين لهذا النموذج، لاعتقادهم الراسخ أن ثمار النمو ستتساقط كالمن والسلوى وأن الرخاء سيصيـب الجميع فـى نهاية المطاف ،لكن التجربـة أثبتت عكس ذلك؛ فبدلاً مـن المَنِّ والسَلوَى كانت النتيجة سَقطُ المَتاع حيث اتسع نطاق الفقر، وارتفعت معدلات البطالة وزادت اللامساواة .

باختصـار، كانـت العدالة الاجتماعيـة هى الضحية، وكـان رد الفعل هو مـد وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، فيما يعتبر صفقة سياسية براجماتية ، وقد تبدو هذه الصفقة صفقة رشيدة بالمعنـى السياسى، ولكنها ليست كذلك بالمفهوم الاقتصـادى- الاجتماعى. كما أنها غير قابلة للاستدامة بالنظر إلى تكلفتها المالية.

ومعلـوم أن الحمايـة الاجتماعيـة لضحايا السياسـات النيوليبراليـة تثير مشكلـة وإشكالية. المشكلـة هـى إمكانيـة تمويـل الإنفاق الكافـى فى ظـلال القيد المالـى الذى يفرضـه النموذج النيوليبرالـى نفسه، مما يقلل فرص استدامة هذا العلاج، أمـا الإشكالية فهى استحالة المقارنة بيـن مغانم المستفيدين من السياسات المرتكـزة على النموذج النيوليبرالى ومغارم المتضررين من تلك السياسات - باعتبار أن لكل فئة دالة تفضيل مختلفة - وفضلاً عن ذلك، فلا معنى أصلاً لتطبيـق سياسـات تنتج فقرًا وبؤسًا ثم تخترع برامج لتخفيف فقـر الفقراء وتقليل بؤس البؤساء، فالوقاية خير من العلاج.

فى ضوء تلك التجربة التاريخية، تقدم الورقة مقاربة مختلفة عن المقاربة النيوليبرالية.إنها مقاربــة تقوم على تضمين العدالة الاجتماعيــة وما يتطلبها من جوانب التنمية البشرية فى عملية صنع السياسة الاقتصادية وتضمنت الورقة الإشارة إلى العالم العربى، بالتركيز على حالة مصر.

واستنــادا إلى تجربة مصر خلال الــ 10-15 سنة الأخيرة، نجد أنه من الأفضل تجنب الآثار الاقتصاديــة والاجتماعيــة السلبية (**سقـط المتاع**) بوضــع العدالة الاجتماعية فــى صلب عملية تصميــم وتطبيق السياسات العامة؛ فمن الأفضل تضميــن العدالة الاجتماعية كجزء لايتجزأ من تصميــم السياسة الاقتصادية، بــدلاً من التركيز على استهداف أسرع معــدل نمو ثم مد شبكات الحماية الاجتماعية للتعامل مع مخلفاته الخبيثة من بطالة وفقر ولامساواة.

ولتحقيق المأمول من الورقة، جاء تسلسل عناصرها كالتالى:

فبعــد المقدمــة التى تمثــل **القسـم الأول**، تنــاول فى **القسـم الثانـى** تعريــف المصطلحات الأساسية فى إطار الموضوع لتوضيح ما يعنيه النموذج النيوليبرالى والعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعيــة. ويستعرض فــى **القسم الثالث** أهم ملامح تجربة الحمايــة الاجتماعية على مستوى دول العالم وعلى مستوى الدول العربية. وفى **القسم الرابع** عرضًا موجزًا و تحليلاً لتجربة مصر فــى مجال العدالة الاجتماعية وشبكات الحماية الاجتماعية، وتأتى الخاتمة و الاستخلاصات فى **القسم الخامس** والأخير.

و قد اتضح كيف ارتفع معدل الفقر فى مصر بالتوازى مع تسارع نمو الناتج المحلى الإجمالى خــلال الفتــرة 2002 - 2010، مما يقدم دليــلاً عمليًا يكذب مقولة التساقــط. وتبين أن تأثير اللامســاواة على الفقر (علاقة طردية) قد فاق تأثير زيادة الدخل على الفقر (علاقة عكسية) خلال الفترة محل الاعتبار، وفسرنا ذلك بالرجوع إلى نمط النمو وإلى سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التى انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى جرى تطبيقه.

على وجه الخصوص، يمكن إرجاع هذا التطور إلى مجموعة من الأسباب :

- إجراءات تحرير الأسعار والتجارة.
- نمط النمو وملكية الأصول الإنتاجية فى الزراعة.
- تدهور الأجور الحقيقية نتيجة للضبط المالى.
- إرتفاع معدل البطالة.
- وتقليص الإنفاق الحكومى على الخدمات الأساسية مثلا لصحة والتعليم.

الورقة الثانية

أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في مصر وتونس كنموذج لاقتصاديات الربيع العربي خلال الفترة (1990 - 2015)

د. علي عبد الوهاب نجا
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية .

يتمثل هدف هذه الورقة في تحليل أثر مستوى الحكم على النمو الاقتصادي في مصر وتونس، وتحديد الأهمية النسبية له مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي بهما. الأمر الذي يساعد في اتخاذ السياسات الملائمة للارتفاع بمستوى الحكم ويعالج جوانب القصور به، بما يحقق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال دراسة أثر مستوى الحكم على النمو في الأدب الاقتصادي، وتطور مستوى الحكم ومعدل النمو الاقتصادي في مصر وتونس خلال فترة الدراسة، ثم من خلال استخدام أساليب الاقتصاد وتحليل قياس التكامل المشترك ثم تقدير أثر مستوى الحكم على النمو الاقتصادي بالدولتين.

تعاني مصر وتونس من انخفاض مستوى الحكم، فضلاً عن تراجعه عبر الزمن، بل وتدهوره خلال أحداث الثورة بكل منهما وإن كان بصورة أكبر في مصر مقارنة بتونس، وانعكس ذلك في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بهما وتراجعه عبر الزمن وبدرجة أكبر في مصر مقارنة بتونس.

وقد أوضحت نتائج القياس أن مستوى الحكم يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي وإن كان هذا التأثير أكثر وضوحًا في مصر عن تونس. ولذا فإنه يجب إجراء عمليات إصلاح شاملة تتضمن كافة جوانب الحكم، بما يمكن من الارتفاع بكفاءة مؤسسات الحكم والإدارة بكل من مصر وتونس، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير البيئة الملائمة للنشاط الإنتاجي، ومن ثم يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

الجلسة الثانية :

الورقة الثالثة

النوعية المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية

دراسة تطبيقية

د. شيبي عبد الرحيم
أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – المركز الجامعي مغنية. الجزائر

د. شكوري سيدي محمد
أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - المركز الجامعي مغنية. الجزائر

حاولت هذه الورقة تحليل تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996-2015 باستخدام الطريقة المعممة . وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات والتي تُذكَر فتُشكَر ، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، و يحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير حجم الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة ، المخاطر القطرية والحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية والحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

وبالتالي، هناك حاجة ملحّة للاتفاق على مراحل واضحة لتنفيذ إصلاح الأسواق ليس بهدف رفع معدل النمو بحد ذاته، بل بهدف تحقيق نمو تشغيلي، وتوزيع دخل أقرب للعدالة، وضمان تحقيق تنمية مستدامة. وجميع هذه المتطلبات – وغيرها كثير – لا يتأتى ضمن شروط أخرى، إلاّ من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي (وتغيير جذري لقواعد اللعبة) ، يكون أحد مؤشراته الاختيار المناسب لمتخذي القرارات، وعلى كل المستويات، بعيداً عن الترشيحات الحزبية والقبلية والقائمة على

المـوالاة. و لهذا علـى السلطات في الدول العربيـة أن تعمل على تغيير هـذه القواعد غير الرسمية التي لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات ، و هذا ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب وقتًا ومجهودات كبيرة لأن مثـل هـذه العوامل منصهرة في عـادات وسلوكيات المجتمع. كما ينبغي عليهـا محاربة الفساد بكـل أنواعه مـن محسوبية وجهوية، إذا مـا أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بيـن السلطات الرسمية والمواطنيـن. وضمن الإصلاحات المؤسساتية دائما نشدد على أهمية أن يتم الإبقاء والحفاظ على القواعد القديمة المطبقة (الصالحة منها) ، و لا يتم هدمها والتخلص منها كليا إلا بعد التأكد من نجـاح تطبيـق القواعد الجديدة .. و عليه.. فإن معالجة هـذه المشكلة تتطلب منهجًا واسع النطاق ومتعـدد الأبعاد، ومثل هذا المنهـج الشامل يتطلب وجود قيادة مؤهلة، كمـا يقتضي تغيير الحوافز وبناء القيم، وكلها عوامل يدعم كل منها الآخر.

الورقة الرابعة

التنمية المستدامة وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك فى مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية

أ.د. مصطفى العبد الله الكفري
أستاذ بكلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا

تهتم الورقة بكيفية تحسين معيشة الناس في الدول العربية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في عالم يشهد نموًا سكانيًا كبيرًا، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن والاستقرار الاقتصادي ؟..

التنميـة المستدامة تلبـي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهـا الخاصة. وينظر إليها علـى أنها المبدأ التوجيهي للتنمية على المدى الطويل العالمي والتنميـة المستدامـة، وتركز التنميـة المستدامة علـى ثلاث ركائز هـي: **التنميـة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.**

ورغم تعثر تجربة التعاون الاقتصادى العربى يمكن للعمل العربي المشترك أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال النظر فـي أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالتنميـة الاقتصادية المسؤولة والسليمة بيئيًا، وأن تعمل معًـا على توسيع نطـاق التعاون عبر الحدود من أجـل تبادل الخبرات والتكنولوجيـا والموارد. وهذه التغييرات يمكن – بل ويجب – تحقيقها من أجل ازدهار الدول العربية والعالم ورخاء سكانه.

الجلسة الثالثة :

الورقة الخامسة

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في موريتانيا (2000 ـ 2015)

د. الغوث الطالب جدو العربي
أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية الاقتصادية
جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا

تهتم الورقة بتقويم الإطار الاستراتجي لمحاربة الفقر في موريتانيا (2000 - 2015)، حيث مثلت مكافحة الفقر خلال هذه الفترة أولوية قصوى للسلطات العمومية في موريتانيا وشركائها الفنيين والماليين. وقد جاء تصور الإطار الاستراتجي لمكافحة الفقر، محاولة لتقويم آثار انعكاسات هذه البرامج علي الظروف المعيشية للسكان، مما مكن من متابعة تطور الفقر في موريتانيا التي تعتبر من بين الدول النامية التي طبقت سياسات مكافحة الفقر، لكنها لم تستفد من آثارها الإيجابية على التنمية بالشكل المطلوب، ولم يمنعها ذلك من أن تكون متضررة من آثارها السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية.

قُدِّرت نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت حد الفقر في سنة 2000 بـ 46,3 % منهم 61,2 % في الوسط الريفي و 25,7 % في الوسط الحضري. بينما بلغت هذه النسبة في سنة 2004 – 46,7 %، منها 59 % من سكان الريف و 28,9 % في الوسط الحضري. وبصورة عامة انخفضت نسبة الفقر مابين سنتي 2008 و2014 على المستوي الوطني ولكنها بقيت ظاهرة ريفية، إذ تراجعت نسبة الفقر لدي السكان الموريتانيين، من 42 % سنة 2008 إلي 31 % سنة 2014، حيث تراجع الفقر 11 نقطة علي المستوي الوطني. وقد انخفض الفقر بشكل عام بين 2008 و2014 علي المستوي الوطني بمعدل سنوي قدره 1.8 نقطة، وكان هذا الانخفاض أكبر في الوسط الريفي مع معدل سنوي متوسط قدره 2.5 % مقابل 0.7 % فقط في الوسط الحضري. وقد قامت الدولة بمجموعة من السياسات بهدف استهداف الفقراء في أماكن تواجدهم منها على سبيل المثال وليس الحصر تشييد بعض المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وفتح مجمعات استهلاكية واستصلاح بعض الأراضي وتوزيعها...إلخ

ورغم أهمية ما تحقق خلال الفترة (2000 ـ 2015) من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل واستهداف بعض الفقراء في أماكن تواجدهم، بالإضافة إلي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن هذا مازال محدودًا نظرًا لما تواجهه موريتانيا من ارتفاع في نسبة البطالة وانتشار معدلات الفقر ومحدودية مختلف الخدمات الاجتماعية، لذا فإنه يجب على الدولة مضاعفة الجهود لتحقيق بقية أهداف البرنامج وتعظيمها عن طريق ترشيد الموارد وتعبئتها وتخصيصها تخصيصًا أمثل خدمةً للتنمية.

الورقة السادسة

التغيرات المناخية وأثرها على الحاصلات الزراعية المصرية في الأجل القصير والطويل

د. وسيم وجيه الكسان رزق الله
مدرس الاقتصاد
معهد طيبة للحاسب والعلوم الإدارية

يتمثل هدف الورقة في التعرف على أثر التغيرات المناخية على كل من القمح والذرة الشامية باعتبارهما من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية في غذاء الأسرة المصرية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل في الأقاليم المصرية المختلفة المنتجة لهذه الحاصلات. ومن ثم، تحديد أثر أهم العوامل الممثلة للتغيرات المناخية على الحاصلات الزراعية المصرية، وتحديد أهم الأقاليم المتأثرة بالتغيرات المناخية وطبيعة هذا التأثر خلال الفترة الزمنية من عام 1981 إلي عام 2014.

وتتمثل منهجية الدراسة في إيجاد العلاقة بين التغيرات المناخية والمتمثلة في درجات الحرارة والرطوبة في الأقاليم المصرية المختلفة وإنتاج مجموعة من أهم الحاصلات الزراعية المصرية (القمح، والذرة الشامية) في الأجل القصير والأجل الطويل. من خلال استخدام المنهج القياسي من خلال استخدام بعض تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة المتمثلة في تقنية المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل ***Full-Modified OLS (FMOLS)*** لتقدير متجه التكامل المشترك للبيانات الجدولية ***Panel Data*** لاستخلاص تقديرات طويلة الأجل لآثار التغيرات المناخية على إنتاجية مجموعة من أهم الحاصلات الزراعية (القمح، والذرة الشامية).

وتركز الورقة على منطقة وادي النيل، حيث تقسيم المحافظات المنتجة للمحاصيل وفقًا لثلاثة أقاليم (مصر العليا، ومصر الوسطي، والوجه البحري).

وتوصلت الورقة إلي أن هناك علاقة معنوية طويلة الأجل بين متوسط درجة الحرارة وإنتاجية كل من محصولي الذرة الشامية والقمح، مما يدل على أن درجة الحرارة تؤثر في الأجل الطويل سلبًا على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح، مما يتطلب وضع استراتيجيات للتكيف أو التخفيف من الارتفاع المتوقع لدرجات الحرارة. واستخلصت أن درجة الحرارة تؤثر على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح في الأجل الطويل أكثر منها في الأجل القصير. وخلصت أيضًا إلي أن هطول الأمطار لم يكن له تأثير يذكر – كما هو متوقع – على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير.

كما اقترحت الورقة وضع استراتيجية للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية ولاسيما ارتفاع درجة الحرارة، وأن يكون للتكنولوجيا النظيفة دورًا مهمًا في تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة.

الورقة السابعة
الثورة التكنولوجية العالمية ومرحلة ما بعد التصنيعية التحديات التنموية العربية المستقبلية

أ.هيثم غالب الناهى
مدير عام المنظمة العربية للترجمة

استعرضت الورقة أسباب الإخفاق الاقتصادى فى الدول العربية فى مرحلة ما بعد التصنيعية التى يمر بها العالم وأرجعت ذلك إلى عدد من الأسباب منها :

- الإخفاق بمواكبة التكنولوجيا والاتصالات.
- عدم الانتباه للمعلوماتية وضروراتها وسبل تطوير البرمجيات .
- عدم تطوير مهارات الأفراد وتقوية الفعل التقنى على حساب العمل غير المهنى.
- عدم دراسة واقع السوق العربى وضروراته .

وفى ختام فعاليات المؤتمر عُقدت مائدة مستديرة / دائرة حوار تحت عنوان :

«خطاب العدالة والتنمية المستدامة فى الوطن العربى»

بمشاركة كل من الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى – أستاذ الاقتصاد وتخطيط التنمية بمعهد التخطيط القومى ، والسيد الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق – أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.